النظام الاقتصادي الرأسمالي

يعتبر النظام الرأسمالي من أبرز النظم الاقتصادية في العالم، وسنحاول في هذا المحور أن نتطرق إلى أهم العناصر المتعلقة بهذا النظام الاقتصادي، وذلك كما يلي:

أولا : تعريف النظام الرأسمالي

تعرف **الرأسمالية (Capitalism)** بأنها " نظام اقتصادي ، ونمط إنتاج يقوم على مبادئ الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، والمبادرة الفردية، والمنافسة الحرة ، وتقسيم العمل وتخصيص الموارد عبر آلية السوق دون الحاجة إلى تدخل مركزي من الدولة."

اشتقت كلمة **capitalism** من كلمة capitale اللاتينية، والتي ظهرت في القرنين الثاني عشر والثالث عشر، والتي كانت تُشير إلى الأرصدة، ومخزون السلع، ومجموع الأموال، أو الأموال التي تحمل الفائدة، و بحلول عام 1283، أصبحت الكلمة تُستخدم بمعنى أصول رأس المال لشركة تجارية، واستُعملت بشكل متبادل مع كلمات مثل، ثروة، مال، أرصدة، بضائع، أصول، ملكية، وغيرها.

وقد ظهرت الرأسمالية على يد الاقتصادي، والفيلسوف الأخلاقي الإسكتلندي "**آدم سميث**" (1723- 1790) الذي أسس المدرسة التقليدية (الكلاسيكية)، ووضع أصول المذهب الرأسمالي في كتابه "**ثروة الأمم** " ، أو باسمه الكامل "**بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم**" " **An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations**" الذي نشره عام 1776م.

ثانيا : لمحة تاريخية عن الرأسمالية

تطورت الرأسمالية عبر ثلاث مراحل كبرى، هي: **الرأسمالية التجارية، والرأسمالية الصناعية ، والرأسمالية المالية**، وقد ارتبط ظهور الرأسمالية بحركة الاكتشافات الجغرافية في القرن السادس عشر، التي فتحت طرقا تجارية جديدة أمام التجار الأوروبيين ، وفرصا لتحقيق الأرباح من خلال استقدام السلع المتنوعة، ومراكمة الثروات.

كما أسهمت أفكار عصر الأنوار التي تمجد الثروة بدلا من إدانتها كما كان عليه الأمر في القرون الوسطى، في تحفيز الناس على التجارة وجمع المال.

المحطة الثانية لتطور الرأسمالية هي ظهور الرأسمالية الصناعية في القرن الثامن عشر نتيجة للثورة الصناعية التي بدأت في إنجلترا، حيث اكتشفت تقنيات جديدة للإنتاج (كالمحرك البخاري وآلة الغزل)، وانتشرت هذه التقنيات في بقية أرجاء أوروبا.

وأدى ظهور المصانع في أوروبا إلى بروز طبقة جديدة في المجتمع هي البورجوازية، وقد لعبت دورا هاما في تطوير الإنتاج الصناعي والترويج للأفكار الرأسمالية وإحداث قطيعة مع النظام الإقطاعي السائد من قبل.

دخلت الرأسمالية مرحلتها الثالثة مع نهاية القرن التاسع عشر، وتوصف هذه المرحلة بأنها مرحلة الرأسمالية المالية، وقد عرفت هذه المرحلة ظهور المؤسسات المصرفية العالمية الكبرى، والشركات القابضة ،وانتعشت أسواق الأوراق المالية، ووقعت الشركات الصناعية تحت هيمنة القطاع المصرفي.

لكن هذه المرحلة كانت أيضا مرادفا للأزمات المالية المتعاقبة نتيجة لتضخم نشاط المضاربات المالية، والسياسات النقدية التوسعية،

ثالثا: مبادئ وأسس النظام الرأسمالي

يرتكز النظام الرأسمالي على عدة مبادئ، وأسس نذكر منها مايلي:

أ-الحرية الاقتصادية

يؤمن الرأسماليون بضرورة الحرية الاقتصادية، وأهمية أن تكون الأسواق حرة بشكل كامل، والبعد عن أي تدخل حكومي في الاقتصاد.

كما يؤكدون أيضا أن المصلحة العامة ، إنما تتحقق في إطار المصلحة الخاصة عن طريق ما يعرف "**باليد الخفية hands Invisible**"، والتي تعني أن: الأفراد في سعيهم لتحقيق صالحهم الخاص يحققون –دون أن يشعروا- المصلحة العامة، وبالتالي إحداث التوازن التلقائي في المصالح .

ويرى مفكرو هذا المذهب أن الحكومة فيما عدا وظيفة وضع القوانين السليمة، فإنها لا تستطيع أن تكون أكثر فاعلية، وكفاءة في تحقيق المصلحة العامة، و أن تدخلها في النشاط الإنتاجي يكون ضارا في أغلب الأحيان، لذلك فإن وظيفتها الأساسية تقتصر فقط على سن القوانين المنظمة للحياة الاقتصادية، و التي تحمي الحريات، و ملكيات الأفراد، إلى جانب قيامها بمهمة الدفاع الخارجي، و توفير القضاء

العادل، و إقامة بعض المشروعات التي يعجز الأفراد عن القيام بها، و اصطلح على تسمية الدولة لدى الرأسماليين بـ"**الدولة الحامية.**"

ب-الملكية الفردية لوسائل الإنتاج

حيث يمتلك الأفراد ملكية خاصة أدوات الإنتاج المادية، مما يمكنهم من السيطرة على ثروات المجتمع، فالأساس المهم الذي يقوم عليه هذا النظام هو تقديس الملكية الفردية، وذلك بفتح الطريق لأن يستغل كل إنسان قدراته في زيادة ثروته، وحمايتها، وعدم الاعتداء عليها، وتوفير القوانين اللازمة لنموها، والحد من تدخل السلطة الحاكمة في النشاط الاقتصادي إلا بالقدر الذي يتطلبه النظام العام، وتوطيد الأمن.

ج-حافز الربح

يسعى المنظمون في النظام الرأسمالي في ظل الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، ووجود الحرية الاقتصادية إلى تحقيق أقصى ربح ممكن ، مما يعني أن الربح هو المحرك الرئيسي للاقتصاد الرأسمالي ، والموجه له، وهو ما يفسر وجود عدد كبير من المنتجين يتنافسون فيما بينهم حتى في المنتج الواحد، وهذا يؤدي إلى المنافسة الهدامة، حيث البقاء للأقوى، وليس للأصلح، فكل شيء مباح مادام يعظم الأرباح .

د-آلية السوق أو جهاز الثمن

يقوم السوق من خلال جهاز الثمن بتوجيه المنظمين إلى إنتاج ما يحقق أكبر ربح ممكن، فتتحدد السلع المنتجة كما ونوعا بحسب الطلب على كل سلعة في السوق، كما يوجه المستهلكين إلى تحديد السلع والخدمات التي يرغبون، ويستطيعون شراءها فعلا، ومن خلال العرض والطلب تتحدد كميات التوازن التي يستطيع، ويقبل المنتجون إنتاجها عند سعر التوازن، ويستطيع، ويقبل المستهلكون شراءها عند نفس السعر.

كما يعتمد النظام الرأسمالي على آلية السوق في حل المشكلة الاقتصادية، من خلال البحث في ما يجب إنتاجه، والكميات التي يجب إنتاجها، وكيفية توزيع هذا الإنتاج، بحيث يتحقق توازن الأسواق المختلفة عند سعر التوازن، وهي سوق السلع، وسوق النقد، وسوق العمل، وسوق الأوراق المالية.

رابعا : مزايا النظام الرأسمالي

يتميز النظام الرأسمالي بمجموعة من المزايا و الإيجابيات، نذكر منها ما يلي:

- يقوم على الملكية الفردية لعناصر الإنتاج، والتي تعني حرية تصرف الأشخاص بثرواتهم وممتلكاتهم، حيث يتوجب على المجتمع حماية حقوق المنتجين وأصحاب رؤوس المال.
- دافع الربح هو الحافز لزيادة الإنتاج.
- دعم وتحفيز التطور التكنولوجي.
- المساهمة في رفع معدل الدخل القومي.
- توفير مساحة حرية كبيرة في الاستثمار.
- خفض معد ل الأسعار على المستهلك.
- ارتفاع جودة المنتجات المقدمة.
- رغبات المستهلك هي أساس الإنتاج، فالذي يحدد الكميات التي يزودها المنتجون، والتجار للسوق هي حاجات المستهلك.

- الطابع التنافسي الذي يزيد من الإنتاجية بشقيها النوعية والكمية.

خامسا : عيوب النظام الرأسمالي

للرأسمالية مجموعة من العيوب تتمثل بشكل عام فيما يلي:

- الأنانية وتركز رؤوس الأموال في يد فئةٍ معينة من التجار، وأصحاب الأموال.
- الفقر الزائد لشريحة متلقي الخدمات أو المستهلكين، بسبب طمع التجار وابتزازهم للأيدي العاملة بشكل يتناسب مع مصالحهم.
- جعل العالم أشبه بغابة يستغل القوي فيها الضعيف، مما أدى إلى انتشار العداوات، والبغضاء والحروب.
- يقوم النظام الرأسمالي على أساس مطالبة المستهلكين بفوائد عالية.
- اعتماد الاقتصاد على الاستهلاك.
- وضع احتياجات العمل فوق احتياجات الفرد.
- عدم تكافؤ الفرص بين الأفراد، ووجود طبقات فقيرة، وطبقات غنية.
- إهمال الأشخاص من ذوي الكفاءات ، والقدرات المحدودة.
- سيطرة بعض الشركات الكبيرة على السوق، وابتلاعها للشركات الصغيرة.
- عدم وجود نظام عادل ينظم الأجور بين الأفراد العاملين.